بازل 3 دوافعها و إمكانيات تطبيقها

د. حاجي العلجة
جامعة الجزائر 3

الملخص:

يعتبر النشاط البنكي من أكثر الأنشطة تعقيدا و حساسية لما له من تأثيرات متشابكة على مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني بل أن هذه التأثيرات في زمن العولمة أصبحت تتحدى الحدود الجغرافية لتأخذ سمة العالمية خاصة في ظل إمكانيات الارتباط التي وفرتها التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال و هو ما كان عاملا أساسيا في حدة المنافسة و التنافسية في القطاع البنكي و هو ما كان عاملا أساسيا في افراز منتجات بنكية جديدة هذه العوامل و غيرها جعلت النشاط البنكي يتميز دائما بالمخاطر نتيجة لحساسية النشاط الاقراضي للبنوك خاصة اذا علمنا انها تعتمد في ذلك على ودائع الغير و هو ما يطرح إشكالية كبيرة في النشاط البنكي تتمثل في صعوبة التوفيق بين الربحية و السيولة و الدلالات التاريخية للأزمات البنكية تشير الى ان أي اخلال في هذه المعادلة من شأنه ان يؤدي الى بوادر نشوء ازمة بنكية و هذا ما كان في الواقع محل اهتمام الكثير من الباحثين و الدارسين الى جانب الهيئات و المنظمات الدولية في هذا الشأن في محاولة لوضع جملة من المعايير من شأنها ان تكون صمام امان للبنوك في أداء نشاطها الاقراضي و في هذا السياق ظهرت مقررات بازل 1وتلتها مقررات بازل 2كمحاولة لاستكمال النقائص في بازل1 غير انه رغم أهمية ما جاءت به هذه المقررات إلا انها لم تكن كافية لمنع حدوث الأزمة المالية 2008 و هو ما كان دافعا قويا لظهور مقررات بازل3 والتي حاولت ان تضع شروط و معايير يعتبرها الكثيرون صارمة لدرجة قد تعيق نشاط البنوك في حد ذاتها كما انها تتطلب توفر الجدول الزمني لتطبيقها وكذا القدرة على تحمل تكلفة تنفيذها و رغم هذه الصعوبات إلا انها تبقى محاولة تستحق التقدير لأنها وضعت من الشروط و القيود ما من شأنه أن يكون حدا مانعا لتكرار حدوث أزمة 2008.

الكلمات الدالة : مقررات بازل ، حوكمة البنوك ، الأزمة المالية 2008

المنارة للاستشارات

مقدمة :

أفرزت العولمة خاصة في جانبها المالي و البنكي واقعا مغايرا نتيجة لما أصبح النشاط البنكي يواجهه من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً والتي كانت نتيجة لمجموعة من المتغيرات و العوامل يأتي في مقدمتها الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية ، و التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات ، واعتماد آليات السوق و غيرها من سياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الائتمان البنكي له دور غاية في الأهمية ، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى ، وبدونه يفقد البنك وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر ، بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة على اعتبار أن المركز المالي لأيّ بنك يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي ، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان. وهذه الأهمية الخاصة لنشاط البنوك جعلتها عرضة لجملة من المخاطر الناجمة عن مزاولة نشاطها رغم كل المحاولات خاصة تلك التي انبثقت عن لجنة بازل بمختلف صيغها بهدف رسم الملامح الأساسية للمسار الآمن للبنوك في تأدية وظائفها غير ان هذا الجهد رغم أهميته لم يكن كافيا لحماية البنوك من الوقوع في أزمة 2008 و التي كان من افرازاتها ظهور اتفاقية بازل 3 كآلية جديدة لحماية البنوك من الوقوع في أزمات بنكية مشابهة.

المنارة للاستشارات

1. الائتمان أساس النشاط البنكي:

نظرا لما للائتمان من أهمية في النشاط البنكي خاصة اذا عرفنا أن أساس التعامل في نشاط البنوك مبني على الائتمان و هو ما يتطلب أهمية توضيح معناه حيث يشير الائتمان لغة الى الثقة حيث أن البنك الذي يثق في عميله يمنحه ائتمانا كما أن أي اختلال في عنصر الائتمان قد يجعل البنك تحت طائلة عدم الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير من خلال هذه الأهمية للائتمان للعمل البنكي نجد ضرورة تعريفه و ابراز صوره و أشكاله .

حيث يعرّف الائتمان بأنه [1]: " الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً ، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنية متفق عليها و بشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد "

ويهدف هذا التعريف إلى إبراز ما يعرف [2] بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.

و مما ساهم في انتشار عملية الائتمان لدى البنوك باعتبارها مؤسسات تعتمد على أموال غيرها لمزاولة نشاطها الإقراضي بروز [3] الدور الجديد للبنوك في ممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة ، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه.و هذا ما جعل تحولا في نشاط البنك حيث أصبح يتلقى فائدة على ودائعه ، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظت البنوك أن باستطاعتها منح [4] قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديها بعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع مقابل الاحتفاظ بأمواله لدى البنوك.

تعود أهمية الائتمان بهذا الشكل لأنه أصبح يوفر الآمان للبنك ويمكنه من تحقيق التوفيق بين الربحية و السيولة وذلك باعتماده على مؤشرات موضوعية عند اتخاذه لقراره الائتماني من أهمها : درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته

المنارة للاستشارات

على توظيفها ، نوع الإستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ، الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة ، القدرات التي يمتلكها البنك وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي ، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.

بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالزبون الذي يعتبر المحرك الأساسي لنشاط البنك و الواجهة الحقيقية لأي علاقة للبنك مع الزبون و التي تتجلى فيها صور الائتمان بمختلف أشكاله و رغم أهمية احتياطات البنوك في هذا الشأن إلا أن هذا لا ينفي ما للبنك المركزي في أي دولة من دور في توجيه و مراقبة نشاط البنوك بما يحقق أهداف السياسة النقدية التي يأتي في مقدمتها تحقيق الاستقرار النقدي.

و اذا لم يتمكن البنك من التوفيق بين الربحية والسيولة قد يكون عرضة لجملة من المخاطر تتنوع وتتشابك في اثارها وامتداداتها ويمكن حصر أهمها في: المخاطر القطرية أو الدولة ، المخاطر المالية وتشتمل على مخاطر الائتمان ،مخاطر السيولة ومخاطر السوق ومن اهم صورها[5]مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف و مخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع.

وهناك انوع أخرى من المخاطر منها مخاطر الأعمال و المخاطر الإستراتيجية الى جانب المخاطر القانونية والتنظيمية ومخاطر السمعة و المخاطر التشغيلية. ويعتبر هذا النوع الاخير من اعقد واخطر الانواع وقد عرفته لجنة بازل للرقابة البنكية ضمن اتفاق بازل 2 على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية ، والعنصر البشري ، والأنظمة والأحداث الخارجية.

2. دور البنوك المركزية في توجيه النشاط الاقراضي للبنوك :

يعتبر البنك المركزي في أي دولة المسؤول الأول عن التوجيه و الإشراف على الجهاز البنكي بما يخول له القانون من آليات رقابية يمكنه من التحكم في نشاط البنوك خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقراضي و البنك المركزي يمارس هذه الوظيفة

المنارة للاستشارات

من خلال تطبيقه للسياسة النقدية التي قد تكون أهدافها انكماشية و قد تكون توسعية حسب مقتضيات الحالة التي يكون عليها النشاط الاقتصادي و يعتمد البنك المركزي في سياسته النقدية على مجموعة من الأدوات من خلالها يستطيع التأثير و التحكم في نشاط البنوك. حيث نجد أنها مرتبطة رأسياً بالبنك المركزي المسؤول بشكل مباشر عن تعزيز ثقة الجمهور بالنظام البنكي وتوفير بنى أساسية قوية وفعالة خالية من المخاطر ومن مسؤولياته وضع آليات المراقبة والإشراف على سلامة ومتانة النظام المالي والبنكي . وموجه للبنوك لاكتساب أوجه التقدم التقني و البنكي والإلمام به من خلال دفعه لها على تطوير أنظمة الدفع وأنظمة التمويل لديها على اعتبار أنها من الدعائم الأساسية لتطوير الخدمات في القطاع البنكي والمالي. ولكي يقوم البنك المركزي بهذه المسؤولية لا بد أن يتمتع باستقلالية تامة ومن ثم فإن استقلالية البنك المركزي تعتبر مسؤولة عن عمل البنوك في إطار الفصل العضوي بين المؤسسات فعندما يتحمل البنك المركزي مسؤولية دفع البنوك باتجاه تطوير خدماتها وأعمالها وأنظمتها فهذا يعني أن على البنك المركزي أن يطور بالمقابل أجهزته الرقابية والإشرافية التي من المفترض أن تعيش استقلالية تامة أيضاً وأن تتمتع بالاختصاصية والكفاءة والخبرة نظراً لخصوصية وحساسية العمل البنكي والمالي.

3. استقلالية البنك المركزي و اثرها في توجيه النشاط الاقراضي للبنوك:

ان خطورة المهام التي يقوم بها البنك المركزي و أثر السياسة التي ينتهجها تقتضي ان يتمتع بالاستقلالية اتجاه الخزينة العمومية وهذه الاستقلالية تعتمد على مجموعة من المؤشرات أهمها[6]: طول مدة تعيين المحافظ و مدى قابليتها للتجديد ، الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ ، إمكانية إقصاء المحافظ ، مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى و الجهة المخول لها اصدار الإذن بذلك ، مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية ، الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية ، مدى مساهمة البنك المركزي في اعداد الموازنة العامة ، أهداف البنك

المنارة للاستشارات

المركزي ، مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة ، طبيعة القروض الممكن منحها و شروطها وحدود الإقراض الممكن منحه و شروطه.

و رغم ما لأهمية الاستقلالية إلا أن هذا قد يكون مبالغا فيه من وجهة نظر المعارضين للمدرسة النقدوية و الذين يرون انه بعد أزمة 1929 أصبح للسياسة المالية دور فعال في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال تدخل الدولة وفق الاتجاه الكنزي و هناك اتجاه المعتدل الذي يرى ضرورة المزج بين أدوات السياسة المالية و السياسة النقدية لتحقيق أهداف مشتركة المتعلقة بالحد من البطالة ، تخفيض التضخم ، رفع مستوى المعيشة ،و تحقيق التنمية المستدامة أشرنا الى هذه المنعرجات بشيء من الاختصار لأنها ليست موضوع بحثنا و انما هدفنا هو محاولة معرفة دور البنك المركزي باعتباره المسؤول عن وضع قواعد الرقابة والإشراف على العمل البنكي و ذلك من خلال [7]: تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاءة رأس المال، الحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك في الخارج ، الحدود القصوى للمديونية للخارج والضمانات المقدمة عن تمويل يؤدى في الخارج ، الحدود القصوى للقيمة التسليفية للضمانات المقدمة مقابل التمويل والتسهيلات الائتمائية ، الحدود القصوى لاستثمارات المصرف في الأوراق المالية والتمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية،تحديد نسبة السيولة ونسبة الاحتياطي، ضوابط فتح الحسابات ومزاولة العمليات البنكية ، المعايير التي تتبع في تحديد قيمة كل نوع من أصول البنك ، قواعد الإفصاح والبيانات الواجب نشرها ، القواعد الخاصة بالحد الأقصى للسنوات التي يجوز لكل بنك إصدارها وضمانها ، والحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد.

4. دور العامل البشري في حوكمة نشاط البنوك:

و مهما ركزنا عن المؤسسات البنكية سواءا تعلق الأمر بالبنك المركزي او البنوك التجارية لما لها من دور معقد و متشابك إلا ان هذا لا يمكن ان يغفل ما لهذه المؤسسات من حاجة ماسة لكوادر بشرية مؤهلة لديها القدرة على استقطاب المتعاملين والمستثمرين ورجال الأعمال بطريقة حضارية تلبي حاجة المتعامل آخذين

المنارة للاستشارات

بعين الاعتبار أن البنوك مؤسسات خدمية وهذا وما تقتضيه من اتباع آليات عمل مختلفة تمام الاختلاف عن آليات عمل بقية المؤسسات الاقتصادية. إن نمطية التفكير الإبداعي والحضاري تنعكس إيجابا على فعالية البنوك في الحياة الاقتصادية ومن ثم فمن المفترض أن تستوعبها كوادر الرقابة والإشراف على أن تكون هذه الكوادر مدركة لمعنى حساسية العمل البنكي والمالي ومدى تأثيره على عصب الاقتصاد

إن عملية إصلاح النظام البنكي وإدارته تكمن في أولوية إعادة هيكلة وتأهيل وتدريب الجهات الإشرافية والرقابية على البنوك والأسواق المالية لأنها الضامن لنجاح أداء خدماتها بإطار ما تقتضيه القواعد التي يضعها البنك المركزي.

ويتطلب الارتقاء بالعنصر البشري و تشجيع الابداع الإداري في البنوك من خلال العمل على تشجيع الاستراتيجية التي من شأنها أن تعمل على [8] منح الحوافز المادية والمعنوية المناسبة للمبدعين بالعمل البنكي ، زيادة الاهتمام بالدوام المرن و استقطاب المبدعين بالعمل بالقطاع البنكي والعمل على تطبيق الأساليب الجديدة وتحمل المخاطرة ، ضرورة اهتمام إدارات البنوك بتدريب العاملين لديها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الاتصال المتطورة و زيادة الاهتمام من إدارات البنوك بالاتصالات الرأسية والأفقية ، تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة لدى إدارات البنوك ، الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات البنكية على استخدام أحدث النظم البنكية ، وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة ودوره في تحقيق هذه النتائج و الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات.

5. مؤشرات الأداء البنكي الكفء:

كانت هناك العديد من المحاولات الجادة من المختصين و الأكاديميين و كثير من المؤسسات الدولية في محاولة لوضع جملة من المؤشرات من شأنها أن تعتبر صمان امان لنشاط البنوك التجارية اتجاه المخاطر المحتملة للعمل البنكي و من أهم هذه المؤشرات نجد [9] :

المنارة للاستشارات

- مؤشرات رأس المال وتشمل : نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر(كفاية رأس المال) ، نسبة القروض غير العاملة(المتعثرة)إلى رأس المال الأساسي ، نسبة رأس المال الأساسي (حقوق الملكية) إلى الأصول
- مؤشرات جودة الأصول و تشمل نسبة كبار المقترضين إلى رأس المال الأساسي، نسبة القروض غير العاملة (صافي)إلى إجمالي التسهيلات ، نسبة إجمالي التسهيلات إلى إجمالي الأصول ، نسبة التسهيلات إلى الناتج المحلي الإجمالي (العمق المالي).
- مؤشرات العائد والربحية و تشمل العائد على معدل الأصول، العائد على متوسط رأس المال الأساسي، الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل.
- مؤشرات السيولة و تشمل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل(السيولة القانونية).

و هو ما تجلى بشكل واضح و متسلسل من خلال المجهودات المعتبرة المبذولة من قبل لجنة بازل و التي كانت تهدف في كل مرحلة من مراحلها الى محاولة وضع أدوات رقابية و استشرافية في اعتقادهم كفيلة بجعل نشاط البنوك في منآى عن الأزمات و تجلت هذه المحاولات بشكل أساسي في بازل 2 التي جاءت كمكمل للنقائص التي ظهرت في بازل 1 و كان من اهم اهدافها: المساعدة في تقوية استقرار النظام البنكي الدولي ، إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك و الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشان رأس المال البنكي ، فمن الملاحظ منافسة البنوك اليابانية حيث استطاعت أن تَنْفُذَ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للبنوك الغربية ، و قد يكون السبب الثاني الرئيسي وراء الاندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال ، و العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات البنكية العالمية و في مقدمتها العولمة المالية ، تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

المنارة للاستشارات

6. دوافع و اسباب مقررات بازل 3 :

أدت الأزمة المالية العالمية الى خسائر مالية ضخمة و انهيارات اقتصادية اصابت العديد من المؤسسات المالية الدولية ، وامتد أثرها ليشمل عددا من الاقتصادات المتقدمة في أوروبا وأمريكا و آسيا ، الأمر الذي دفع [10] بمراكز صنع القرار والسياسات في الهيئات الدولية والمنظمات المرتبطة الى البحث عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة و الإشراف ، وبالتالي الى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والبنكية على المستوى المحلي في كل دولة وعلى المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد البنكية الدولية.

ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد كبير عما يحدث في الاقتصاد العيني و يرجع ذلك إلى[11] المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني ، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية ، زاد عدد المدينين ، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد .

و من الأسباب الأساسية الأخرى لتفاقم الأزمة ، كان قيام عدد كبير من البنوك ذات الانتشار العالمي ببناء مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها ، والذي تواكب [12] مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية رأس المال ، إضافة الى ذلك ، كان العديد من البنوك يمتلك مخزونا غير كاف من السيولة. ترافق مع خسائر ائتمانية ضخمة نتيجة التركزات في الاستثمارات الناتجة عن ضعف في إدارة التركزات ، ومخاطر الأطراف المقابلة خاصة الخسائر الناتجة من الاستثمار في المشتقات ومشتقات الائتمان . هذه الأسباب و غيرها ، أدت الى انتقال الأزمة الى النظام المالي و الاقتصاد الحقيقي ، والتي من نتائجها كان [13] الانكماش الضخم في السيولة و الائتمان ، والذي أدى بدوره الى تراجع في النشاط الاقتصادي و ركود كبير الى جانب الأسباب التالية : عدم استقرار الاقتصاد الكلي ، اضطرابات القطاع المالي ،

المنارة للاستشارات

وقد يتعرض زبائن البنوك كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضًا بالنسبة لفترات الاستحقاق ، انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي ، قيام النظام البنكي الربوي على نظام الفائدة أخذًا وعطا ، قيام النظام المالي والبنكي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى و قيام النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتمادًا أساسيًا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات .

ان فشل بازل 2 في منع حدوث الأزمة المالية العالمية. ، يعود إلى [14] التطبيق البطيء وغير المنتظم له خاصة في الأسواق المتقدمة ، كما أخفق بازل 2 في معالجة بعض نقاط الضعف الإشرافية في عددٍ من المسائل الهامة مثل عدم وجود تعريف موحد لجودة رأس المال ، وأسقف للائتمان ، ومعايير مشتركة للسيولة ، بالإضافة إلى عدم استيعابه للمخاطر المفرطة للسوق في مجال عمليات المتاجرة والمشتقات المالية التي ارتفعت بشكل حاد بين البنوك الكبرى . و لذلك ، فإن بازل 2 لم يفي بشكلٍ تامٍ بالغرض المطلوب منه.مما أدى الى تزايد الاهتمام بمفهوم الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي لحقت باقتصاديات جنوب شرق آسيا في تسعينيات القرن الماضي.علماً بأن مفهوم الاستقرار المالي لا يقتصر على كيفية التعامل مع الأزمات المالية فقط ، ولكنه يعمل بالأساس على إعداد القطاع المالي لاستيعاب وامتصاص تلك الأزمات ، والحيلولة دون وقوعها ، ومنع انتقال تداعيات الأزمات الخارجية إلى مكونات القطاع المالي الرئيسة .وهو ما يتطلب قدراً كبيراً من الشفافية و حوكمة المؤسسات والأسواق المالية ، بالإضافة إلى ضرورة الربط بينها وبين المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الخاصة بالسلامة البنكية .

7. محتوى مقررات بازل 3 :

العوامل المشار اليها سابقا وغيرها دفعت الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل البنكي المعمول بها ، و وضع معايير دولية حديثة تساهم في جعل البنوك أكثر قدرة على تحمل الصدمات عبر تحديد وضعية مخاطر البنوك

المنارة للاستشارات

بطريقة أكثر شمولية.وبعد مناقشات [15] و اجتماعات للجنة بازل ، أعلنت هيئة الرقابة التي تضم محافظي 27 بنكا مركزيا وهيئة رقابية من كبرى اقتصاديات العالم موافقتها على الاتفاقية الجديدة المتعلقة بمعدل الملاءة الدولية.

إن اتفاقية بازل 3 هي استكمالاً للجهود التي تبذلها لجنة بازل لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك ، وهي مبنية على وثائق بازل1 وبازل 2 وتضم مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي تطمح لتعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر و الحوكمة والشفافية في القطاع البنكي.يهدف اتفاق بازل إلى تحقيق الاستقرار وتقوية النظام البنكي العالمي وإلى توفير المنافسة العادلة للبنوك التي تخضع لتشريعات بنكية مختلفة.و مراجعة ما خلفته الأزمة المالية العالمية ، وان تعالج الخلل الكبير في النظام البنكي العالمي ،وتحمي البنوك في مواجهة الأزمات المالية مستقبلا حيث ركزت مقررات بازل 3 على قواعد رأس المال ، واحتياطي السيولة واختبارات الضغط ، والحكومة والتعويضات والمكافآت في البنوك و غيرها ، والوقوف على مدى قدراتها على منع الأزمات ، وبالتالي مدى قدرة البنوك على تطبيقها و الالتزام بها .حيث شددت مقررات بازل 3 على[16] :

- ✓ تعزيز مسألة السيولة لحماية البنوك في مواجهة الأزمات المالية في المستقبل واقترحت في موضوع السيولة اعتماد نسبتين و هما: نسبة السيولة الجاهزة على المدى القصير ، الأمر الذي يجبر البنوك على خفض اعتمادها المتواصل على التمويل القصير الأجل ، وفرض نسبة سيولة عالية تمكنها من مواجهة أي أزمة جديدة .
- ✓ مدى توفر مصادر التمويل المستقرة لنشاطات البنك الاستثمارية و التسليفية.

والواقع ان الشرط المتعلق بالسيولة لا يطرح مشكلا لكثير من البنوك العربية حيث نجد القطاع البنكي العربي ، يضم [17] حاليا حوالي 430 مؤسسة بنكية ، تمتلك إمكانات مالية ضخمة وبنية تقنية ورأسمال بشري مميزين. اذ تشير التقديرات الأولية الى ان البنوك العربية تدير حوالى 3 تريليون دولار من الموجودات ، وتستند الى قاعدة ودائع تزيد عن 1,5 تريليون دولار ، وتعمل بقاعدة رأسمالية تفوق

المنارة للاستشارات

300 مليار دولار، كما انها مولت القطاعين العام والخاص خلال العام 2010 ، بحوالى 1,1 تريليون دولار . و ان معظم البنوك العربية تحتفظ حاليا بنسب رسملة ممتازة تمكنها بشكل فوري من تلبية متطلبات الرسملة وكفاية رأس المال الجديدة التي أصدرتها لجنة بازل 3 . وعليه فإن معظم القطاعات البنكية العربية بشكل إجمالي ، ومعظم البنوك العربية بشكل فردي هي جاهزة لتطبيق معايير رأس المال من دون الحاجة الى أي زيادة في رؤوس أموالها والواقع ان معدل الرسملة لمعظم القطاعات البنكية العربية فاق10 %

✓ تنظيم وتوحيد مركزية سوق المشتقات و الاستثمارات العالمية المخاطر ، وتنظيم ومراقبة عمل وكالات التصنيف الائتماني ، ووضع قوانين وتشريعات في البنوك المتعلقة بمنح مكافآت وحوافز للعاملين والمديرين التنفيذيين ، إضافة الى اضطلاع مجلس إدارة البنك بمسؤوليته الكاملة عن البنك.

✓ إلزام [18] البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي)وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5 % على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2 % وفق اتفاقية بازل2

✓ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 % من الأصول ، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 % وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7 % يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم ، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

✓ وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2,5 % من

المنارة للاستشارات

رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب ، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

✓ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6 % وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال .و يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من جانفي عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015وتنفيذها بشكل نهائي في عام. 2019

✓ كما سيطلب [19] من البنوك توفير أدوات حماية أكبر للسيولة والمكونة في الأساس من الأصول الآمنة ومرتفعة السيولة ، كالسندات الحكومية و من المحتمل أن تطبق هذه النسب ضمن السياق الوطني .

✓ وافق المشرعون على اختبار نسبة الإقراض من الطبقة الأولى والتي تصل إلى 3 %. ومع تحول هذا الشرط ليكون إلزامياً مع حلول العام 2018 فقط ، سيطلب من البنوك الكشف عن معدلات الإقراض بحلول العام 2015

✓ من المتوقع أيضاً فرض المزيد من الضوابط على «المؤسسات الكبيرة على الفشل» ، غير أن طبيعتها الخاصة لا تزال محط خلاف بين مختلف الأطراف .ويشير الخبراء إلى أن 8000 من البنوك العالمية والبنوك الحكومية الكبرى في معظم دول العالم قد بدأت بالفعل في المسير طوعاً في ركاب بازل 3 وشرعت في تغيير أنظمتها للتلاقي مع هذا القادم الجديد في 2013

✓ إن مقررات بازل 3 ستهتم بآلية التعامل مع المشتقات المالية العالية المخاطر ، والعمليات المحاسبية التي تتم خارج رحم موازنات الشركات. وأوضحت أن معظم البنوك المحلية تعي ضرورة زيادة رؤوس أموالها ، نظراً إلى حاجتها إلى تلك الزيادات لتعزيز متانتها ووضعها المالي للفترة القادمة.

المنارة للاستشارات

8. مقررات بازل 3 الصعوبات والتحديات:

يمكن ابراز أهم التحديات العالمية التي ستواجه البنوك والسلطات الإشرافية عند تطبيق مقررات بازل 3[20]:

أولاً :ركزت بازل 3 على رفع نوعية وكمية ومقدار الانسجام الدولي فيما يتعلق برأس المال والسيولة. وتهدف القواعد الجديدة إلى تعزيز إدارة رأس المال والمخاطر في البنوك . وهذا يتطلب استقطاب أموال إضافية لتعزيز رأس المال و الاحتياطيات والحد من مدفوعات أرباح الأسهم والمكافآت ، ورفع مكتسبات الكفاءة ، وتعبئة موارد جديدة لتلبية متطلبات رأس المال والسيولة. وهذا سيخلق تحدياً كبيراً بالنسبة لبعض البنوك النشطة دولياً ، لا سيما في ظل ظروف السوق الحالية.

ثانياً: على البنوك النشطة دولياً التي تواجه نقصاً في رأس المال إعادة النظر في استراتيجيات أعمالها وحضورها الدولي وخططها التوسعية. و لذلك ربما تكون هناك حاجة لاتخاذ بعض القرارات الصعبة مثل تغيير المواقع أو التفكير في الاندماج وتوحيد فروع وشركات التابعة لها.

ثالثاً :تُوجب اتفاقية بازل 3 على البنوك تقييم قدراتها القائمة لتقدير المتطلبات الإضافية لرأس المال والسيولة. وهذا يشجع البنوك على تخصيص الاستثمارات اللازمة لتطوير أنظمة وإجراءات بناء طاقاتها الاستيعابية.

رابعاً :إن المعايير الجديدة لرأس المال والسيولة ذات طبيعة فنية ونظرية عالية .وهذا يوجب على العاملين في البنوك والسلطات الإشرافية تكثيف الدورات التدريبية لتعلم المفاهيم والتقنيات الجديدة.

خامساً: بالنظر إلى شح الموارد البشرية المؤهلة ، ستواجه البنوك والسلطات الإشرافية تحدياً في المحافظة على وجذب الموظفين ذوي المهارات المطلوبة.

سادساً: لتلبية المتطلبات التنظيمية الإضافية لبازل 3 ، على البنوك إعادة تقييم تقاريرها التنظيمية و هياكل الالتزام لديها لضمان انسجامها مع المتطلبات الجديدة .

نظراً لتمديد الفترة الزمنية لتنفيذ المرحلة الانتقالية التي يُطلب من بعض البنوك

المنارة للاستشارات

المساهمة فيها من خلال دراسات التأثير الكمي ، في حين يتوجب على البعض الآخر التحضير للتنفيذ الكامل خلال تلك الفترة. أخذا بعين الاعتبار أن المعايير الجديدة ما تزال قابلة للتغير في بعض أجزاءها وفقاً لنتائج دراسات الأثر الكمي لها ، وبالتالي قد يتطلب ذلك مزيداً من التعديلات في المتطلبات التنظيمية الحالية. سابعاً : إن أهم خطوة يتعين اتخاذها من قبل البنوك ، اعتماد هيكل حوكمة فاعل الذي يناسب نموذج أعمالها وإدارة مخاطرها. وينبغي على مجالس الإدارة أن يكون لديها الفهم الواضح لمسئولياتها في إدارة الشركات ، وممارسة مبادئ الحوكمة السليمة. كما يجب على الإدارة العليا التنفيذية التأكد من أن أنشطة البنك تتفق مع استراتيجية أعمال البنك ، ومستويات تحمل المخاطر ، والتوجيهات التي أقرها مجلس الإدارة. هذا هو الأساس الذي يجب أن يبنى عليه أي إطار فاعل لإدارة المخاطر ، و هيكل حوافز سليم ، وترتيبات متطورة للحوكمة.

I. مقررات بازل 3 و حوكمة البنوك:

تعتبر فعالية ممارسات حوكمة الشركات فى القطاع البنكي أحد أهم العوامل التى تؤثر على ربحيته حيث تتأثر ربحية البنك بالقدرة على الموازنة بين العائد والمخاطر وكيفية زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف وكذلك أسعار الفائدة حيث تزداد ربحية القطاع البنكي كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض وكلما انخفضت على الودائع.

لكل ما سبق كان لا بد من العمل على صياغة مفهوم حوكمة الشركات بما يكفل توفير فرصة افضل تسعى إلى تحقيق أهداف المساهمين وأصحاب المصلحة فى المنظمة،ومن ناحية أخرى يفى بما يطلبونه من معلومات وأن يتاح لهم فرصة فى التأثير على إدارة المنظمة ومراقبتها.

وقد تواجد هذا المطلب فى ظل مفهوم حوكمة الشركات الذى يتضمن مجموعة من المبادئ تستهدف توفير إجراءات رقابة داخلية وأدوات ضبط صارمة. ولعل أهم هذه المبادئ تلك المبادئ التى أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادى

المنارة للاستشارات

والتنمية OECD بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتتناول مجالات خمسة [21]: حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصلحة فى حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، مسئوليات مجلس الإدار .

وقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هذه المجموعة من المبادئ عام 1999 ، ثم أصدرتها فى إصدار جديد فى 2004 بناءاً على طلب من وزراء المنظمة فى عام 2002 .

إذا كنا لا نستطيع تفادي مخاطر الائتمان حيث أن التعرض للنتائج المترتبة على منح ائتمان والمرتبطة بعدم اليقين هو حديث عن احتمالات وقوعها والنتائج المترتبة عليها وأساليب مواجهتها ، فإن من الممكن إدارة مخاطر الائتمان بما يسمح بفهم أفضل لظروف عدم اليقين ووضع أفضل الخطط للتقليل من آثار هذه الظروف واستغلال ما تنطوى عليه من فرص إيجابية. والحد من مخاطر الائتمان يبدأ بأسلوب جيد لحوكمة الشركات كما أن هذه الإدارة وأساليب المراجعة بها تساعد فى انجاح تطبيق هذه الحوكمة ولكن تحقيق ذلك يتطلب درجة عالية من الشفافية وهذه بدورها تعد ثمرة مباشرة للتطبيق الجيد للحوكمة ونجد أن دول الاتحاد الأوروبى قد ألزمت بدءا من عام 2005 كل شركة وكل مجموعة من الشركات العاملة فيها بالإفصاح عن المخاطر وأوجه عدم اليقين الرئيسية التى تواجهها.

وتدرك لجنة بازل أن تحقيق الرقابة المصرفية بشكل فعال لن يتم إلا فى وجود تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفى ، ووفقا للجنة بازل فهناك أربعة أشكال هامة من الرقابة يجب أن يتضمنها الهيكل التنظيمى لأى بنك وذلك لضمان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وهى :

- الرقابة من خلال مجلس الإدارة أو المجلس الإشرافى.
- الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل فى مجالات العمل المختلفة.
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة بالبنك.
- وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

ان الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي ، ما زالت آثارها قائمة اليوم ، بل أصبح أثر الأزمة يتزايد عاما بعد عام ، وما زالت الرؤية غير واضحة فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد العالمي ، لكن جرت العادة أنه ليس هناك انتعاش دائم ، ولا ركود دائم أيضا.وان مثل هذه الازمات تتطلب التوقف عندها لحصر أسبابها ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة بعدم تكرارها وهو ما يبرر شروع لجنة بازل بعد هذه الأزمة بالعمل على إضافة أو التشديد في بعض المعايير لحماية القطاع البنكي ، الذي يعتبر شريانا للاقتصاد ، حيث شددت معايير بازل 3 على زيادة الاحتياطي الإلزامي ، وفرض قيود إضافية على البنوك بغرض تقليص المخاطر على البنوك ما جعل القيود في استخدام ما لديها من سيولة أمرا يشكل لها مشكلة أخرى قد تعوقها في استرداد عافيتها.

المنارة للاستشارات

الهوامش والمراجع:

1. خطيب منال. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004، ص4.
2. عبد الحميد عبد الطيف: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2000، ص103.
3. حمزة محمود:الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2004، ص 2.
4. فلوح صافي: محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة 8، 1999، ص13
5. ماهر الشيخ حسن : قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، البنك المركزي الأردني ص 14
6. عبد المجيد قدي : المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ـ ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص 96
7. الاقتصاديةالعدد414
http://www.iqtissadiya.com/archives_detail.asp?id=5501&issue=414&category=local
8. شبلي إسماعيل السويطي: واقع الإبداع الإداري لدى إدارات المصارف العاملة في الضفة الغربية ، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين
9. سلطة النقد الفلسطينية: تقرير الاستقرار المالي 2011، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، ص 30
10. http://www.alkalimaonline.com/article.php?id=9532
11. جمعة محمود عباد : الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي - جامعة الجنان – لبنان 2009 ص 4
12. http://www.alkalimaonline.com/article.php?id=9532
13. عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي : ندوة استراتيجيات إدارة المخاطر للالتزام بمقررات بازل3 وأبعادها المستقبلية، المعهد المصرفي وشركةالرياض 30 نوفمبر 2011
14. http://www.alkalimaonline.com/article.php?id=9532
15. إضاءات مالية و مصرفية : نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية - دولة الكويت- ديسمبر2012 السلسلة الخامسة -العدد5
16. http://arabic.arabianbusiness.com/banking/bankingfinance/2010/sep/26/44905/#.UaYPmjCup5M
17. عبدالرحمن بن عبد الله الحميدي، مرجع سبق ذكره
18. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى مجال حوكمة الشركات
http://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf

المنارة للاستشارات